منظمة التحرير الفلسطينية

مركز الأبحاث
الفلسطيني

تقدير موقف

إسرائيل وتقويض مقومات البقاء الفلسطيني:

السيطرة على الموارد وتقييد الفضاء الإنساني

مركز الأبحاث الفلسطيني
2026

مركز الأبحاث الفلسطيني هو مؤسسة بحثية استراتيجية تهدف إلى تقديم دراسات نوعية وتحليلات معمقة لدعم مصالح الشعب الفلسطيني وتعزيز الوعي العالمي بالقضية.

يسعى المركز إلى تمكين صناع السياسات والإعلاميين والأوساط الأكاديمية من خلال رؤى مستشرفة للمستقبل وتوصيات عملية, مع الجمع بين الأداء الأكاديمي والتأثير الميداني، ليكون صوتًا علميًا موثوقًا وواجهة فكرية مرموقة على المستويين الإقليمي والدولي.

INFO@PRC.PS
02-2966228
0597777008
00970597777008
فلسطين| رام الله-المصيون
شارع أحمد الشقيري - عمارة باديكو هاوس- الطابق الثامن

فرضت حرب الإبادة الجماعية التي تشنها إسرائيل على الشعب الفلسطيني منذ السابع من تشرين الأول/أكتوبر 2023 تحولات لافتة في أدوات إدارة الصراع، إذ لم يعد استخدام القوة العسكرية وحده كافيًا لتحقيق الأهداف الإسرائيلية، بل برز اتجاه متزايد نحو توظيف الأدوات القانونية والتنظيمية لإعادة إنتاج أنماط السيطرة على الفلسطينيين. وتكشف الإجراءات التي اتخذتها إسرائيل خلال الفترة الأخيرة عن انتقال متدرج من استهداف المجال المادي المباشر إلى استهداف المقومات التي تتيح استمرار المجتمع الفلسطيني ومؤسساته وشبكات إسناده.

وتندرج ضمن هذا التحول مساران متوازيان؛ الأول يتعلق بإحكام السيطرة على الموارد المالية الفلسطينية وتوسيع آليات الاقتطاع والاحتجاز، بينما يستهدف الثاني تضييق الفضاء الإنساني من خلال إخضاع عمل المنظمات الدولية لقيود سياسية وأمنية متزايدة. ولا تكمن أهمية هذين المسارين في آثارهما المباشرة فحسب، وإنما فيما يعكسانه من توجه إسرائيلي نحو إعادة تعريف العلاقة مع الفلسطينيين عبر التحكم بمصادر التمويل، وتقليص دور الفاعلين الدوليين، وإضعاف قدرة المؤسسات الفلسطينية على الاستمرار والوفاء بالتزاماتها.

من هذه الزاوية، لا يمكن النظر إلى السيطرة على الموارد المالية وتقييد العمل الإنساني باعتبارهما ملفين منفصلين، بقدر ما يمثلان وجهين لسياسة أشمل تستهدف تقويض مقومات البقاء الفلسطيني، عبر إضعاف المؤسسات الوطنية وتقليص شبكات الإسناد الدولية وتعميق مستويات الهشاشة الاقتصادية والإنسانية. وبناءً عليه، تحاول هذه الورقة تحليل هذين المسارين، واستجلاء دلالاتهما السياسية، وقراءة انعكاساتهما المحتملة على طبيعة العلاقة التي تسعى إسرائيل إلى تكريسها مع الفلسطينيين.

السيطرة على الموارد

أخذت السيطرة الإسرائيلية على الموارد المالية الفلسطينية خلال السنوات الأخيرة أبعادًا متجاوزة للإجراءات العقابية المؤقتة، مع تحولها تدريجيًا إلى أحد مكونات إدارة الصراع وأدوات التأثير في قدرة المؤسسات الفلسطينية على الاستمرار. وقد تعزز هذا التوجه في ظل حرب الإبادة الجماعية، مع انتقال إسرائيل من سياسة احتجاز الأموال والاقتطاعات الظرفية إلى تكريس آليات قانونية ومؤسسية تمنحها قدرة أوسع على التحكم بالموارد الفلسطينية وإعادة توظيفها وفقًا لأولوياتها السياسية والأمنية.

وفي هذا الإطار، صادق الكنيست الإسرائيلي في 9 حزيران/يونيو 2026 بالقراءتين الثانية والثالثة على مشروع قانون توسيع آليات اقتطاع أموال المقاصة الفلسطينية، ونشر الموقع الرسمي للكنيست في اليوم ذاته تفاصيل القانون ومبرراته. وينص القانون على توسيع نطاق الاقتطاعات ليشمل المبالغ التي تدفعها إسرائيل كتعويضات للمتضررين من العمليات الفلسطينية، بما في ذلك مدفوعات التأمين الوطني وتعويضات الأضرار التي تلحق بالممتلكات. كما يمنح المجلس الوزاري المصغر للشؤون السياسية والأمنية (الكابينيت) صلاحية تحديد حجم الاقتطاعات السنوية استنادًا إلى تقارير ترفعها وزارة المالية الإسرائيلية، مع تطبيق القانون بأثر رجعي اعتبارًا من

الأول من كانون الثاني/يناير 2025، وتخصيص الفوائض المالية الناتجة عن الاقتطاعات لخزينة الدولة الإسرائيلية[1].

وبرر الكنيست الإسرائيلي ومقدم مشروع القانون، أفيحاي بوآرون، هذه الخطوة بضرورة تحميل السلطة الفلسطينية الأعباء المالية الناجمة عن العمليات الفلسطينية، ومنع ما تصفه إسرائيل بـ"تشجيع الإرهاب"، من خلال استرداد التعويضات والمخصصات التي تتحملها مؤسسات الدولة الإسرائيلية. غير أن مضامين القانون تكشف عن توجه يتجاوز الاعتبارات المالية المباشرة، إذ يعكس انتقال إسرائيل من استخدام الاقتطاعات المالية بوصفها أدوات ضغط ظرفية إلى إضفاء طابع قانوني ومؤسسي دائم على التحكم بالموارد الفلسطينية، بما يوسع من قدرتها على توظيفها كأداة للضغط السياسي والاقتصادي، ويعزز أنماط السيطرة المفروضة على المؤسسات الفلسطينية.

رفضت وزارة الخارجية والمغتربين الفلسطينية مصادقة الكنيست الإسرائيلي بالقراءتين الثانية والثالثة على مشروع قانون توسيع اقتطاع أموال المقاصة الفلسطينية، معتبرة أنه يشكل انتهاكًا صارخًا للاتفاقيات الموقعة والقانون الدولي، وإجراءً يندرج ضمن سياسة ممنهجة تستهدف الموارد المالية الفلسطينية. وفسرت الوزارة هذه الخطوة باعتبارها جزءًا من مساعٍ إسرائيلية متواصلة لتوظيف السيطرة على الموارد المالية كأداة ضغط سياسية واقتصادية، بما يؤدي إلى إضعاف المؤسسات الفلسطينية وتقويض قدرتها على القيام بوظائفها، ويهدد الأوضاع الاقتصادية والمالية والإنسانية، في سياق أوسع يستهدف إضعاف صمود الشعب الفلسطيني ومؤسساته الوطنية وتقويض دورها[2].

وفي هذا الإطار، دعت الوزارة المجتمع الدولي والأمم المتحدة ومؤسسات العدالة الدولية إلى تحمل مسؤولياتها القانونية والأخلاقية، واتخاذ إجراءات فاعلة لوقف هذه الانتهاكات، والإفراج الفوري عن الأموال الفلسطينية المحتجزة، ومساءلة المسؤولين الإسرائيليين عن السياسات التي تمثل اعتداءً على الحقوق والموارد المالية للشعب الفلسطيني.

وفي السياق ذاته، أدانت الأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي مصادقة الكنيست الإسرائيلي على مشروع قانون توسيع آليات مصادرة أموال الضرائب الفلسطينية، معتبرة أن ذلك يشكل انتهاكًا صارخًا للقانون الدولي والاتفاقيات الثنائية الموقعة، ومحذرة من تداعياته على الأوضاع الاقتصادية والإنسانية المتدهورة في الأراضي الفلسطينية المحتلة. كما اعتبرت أن استمرار احتجاز الأموال الفلسطينية يمثل اعتداءً على حقوق الشعب الفلسطيني وموارده المالية، ودعت المجتمع الدولي إلى ممارسة الضغوط اللازمة للإفراج الفوري وغير المشروط عن أموال الضرائب المحتجزة[3].

تعكس هذه المواقف إدراكًا متزايدًا بأن السيطرة على الموارد المالية الفلسطينية لم تعد تقتصر على كونها إجراءً مالياً أو عقابياً، بل باتت تمثل إحدى أدوات الضغط السياسي والاقتصادي التي تستهدف إضعاف قدرة المؤسسات الفلسطينية على القيام بوظائفها وتقويض مقومات الصمود والاستقرار.

تقييد الفضاء الإنساني

لم يقتصر توظيف إسرائيل للأدوات القانونية والتنظيمية على السيطرة على الموارد المالية الفلسطينية، بل امتد إلى الفضاء الإنساني، بما يعكس مسعى متزايدًا لإعادة تنظيم عمل المنظمات الدولية وإخضاعه لاعتبارات سياسية وأمنية. ويكشف التزامن بين تشديد القيود المفروضة على عمل المنظمات الإنسانية وتوسيع آليات التحكم بالموارد الفلسطينية عن اتجاه يستهدف الحد من قدرة المؤسسات الفلسطينية وشبكات الإسناد الدولية على الاستجابة للاحتياجات الإنسانية المتزايدة.

وفي هذا الإطار، أقرت الحكومة الإسرائيلية في 9 كانون الأول/ديسمبر 2024 نظامًا جديدًا لتسجيل المنظمات الإنسانية الدولية العاملة في الأراضي الفلسطينية المحتلة ومنح تأشيرات العمل لموظفيها، فيما دخلت الإرشادات التنفيذية حيز النفاذ في 9 آذار/مارس 2025[4]. ويمنح النظام السلطات الإسرائيلية صلاحيات واسعة لرفض تسجيل المنظمات أو منع موظفيها من الحصول على التأشيرات استنادًا إلى اعتبارات سياسية وأمنية، بما في ذلك مواقف المنظمات من إسرائيل أو دعمها للمساءلة القانونية الدولية. كما ألزم النظام المنظمات العاملة في الضفة الغربية وقطاع غزة والقدس الشرقية بإعادة التسجيل وفق شروط جديدة، وربط استمرار نشاطها بالحصول على موافقة السلطات الإسرائيلية، فضلًا عن نقل صلاحيات الإشراف والتسجيل إلى وزارة شؤون الشتات ومكافحة معاداة السامية، بما أضفى بعدًا سياسيًا وأيديولوجيًا على تنظيم العمل الإنساني.

واستنادًا إلى نص القرار والإرشادات التنفيذية، يتضح أن الحكومة الإسرائيلية لم تكتف بفرض ضوابط إدارية لتنظيم تسجيل المنظمات الإنسانية الدولية ومنح تأشيرات العمل للعاملين الأجانب فيها، بل أقامت منظومة رقابية واسعة تمنح السلطات المختصة صلاحيات تقديرية كبيرة للتحكم في استمرار عمل هذه المنظمات والعاملين فيها. وتستند هذه المنظومة إلى ثلاثة مستويات متداخلة[5]:

أولها يتعلق بالمنظمات الدولية نفسها، من خلال إخضاع أنشطتها ومواقفها وعلاقاتها ومتطلبات الإفصاح الخاصة بها للتقييم والمراجعة.

أما المستوى الثاني، فيرتبط بالعاملين الأجانب، عبر فحص خلفياتهم ومواقفهم وسوابقهم ومدى امتثالهم للشروط المفروضة.

ويتمثل المستوى الثالث في الصلاحيات الرقابية الواسعة الممنوحة للفريق الحكومي المختص، والتي تتيح له الاستناد إلى اعتبارات إضافية غير محددة على نحو حصري، مع منح الأولوية للمعلومات المقدمة من الجهات الإسرائيلية المختصة في حال تعارضها مع المعلومات التي تقدمها المنظمة أو موظفوها. ولا تكشف هذه المستويات عن مجرد تشديد للإجراءات التنظيمية، بقدر ما تعكس إنشاء منظومة قانونية ورقابية تتيح توسيع نطاق السيطرة على الفاعلين الإنسانيين الدوليين، وإخضاع نشاطهم لاعتبارات سياسية وأمنية تتجاوز المتطلبات الإدارية التقليدية.

وفي دلالة لافتة، أدانت مجموعة من المنظمات الحقوقية الإسرائيلية، في بيان مشترك نشره مركز جيشا – مسلك (Gisha)، القيود المفروضة على تسجيل المنظمات الإنسانية الدولية ومنح تأشيرات العمل للعاملين فيها، معتبرة أنها تهدد وصول المساعدات المنقذة للحياة وتقوض قدرة المؤسسات الدولية على أداء مهامها. كما حذرت من أن إخضاع النشاط الإنساني لاعتبارات سياسية وأمنية من شأنه أن يقوض مبادئ الحياد والاستقلالية التي يقوم عليها العمل الإنساني، ويضعف شبكات الإسناد الدولية العاملة في الأراضي الفلسطينية[6].

ومع انتقال القضية إلى المستوى القضائي، رفضت المحكمة العليا الإسرائيلية، في حزيران/يونيو 2026، الالتماس المقدم من اتحاد وكالات التنمية الدولية (AIDA) و18 منظمة إنسانية دولية ضد إجراءات تسجيل المنظمات الإنسانية، الأمر الذي أثار انتقادات واسعة من جانب منظمات حقوقية إسرائيلية، اعتبرت أن المحكمة وفرت غطاءً قانونيًا لسياسة من شأنها تقييد عمل المنظمات الإنسانية الدولية والحد من وصول الفلسطينيين إلى المساعدات والخدمات الأساسية. ويكشف تلاقي المستويين الحكومي والقضائي عن اتجاه متزايد نحو إضفاء شرعية قانونية على القيود المفروضة على الفضاء الإنساني، بما يعزز استمراريتها ويوسع نطاق تطبيقها[7].

تقويض مقومات البقاء

لا تبدو السيطرة على الموارد المالية الفلسطينية وتقييد الفضاء الإنساني مسارين منفصلين، بل يمثلان وجهين لسياسة إسرائيلية متكاملة تستهدف إضعاف قدرة المؤسسات الفلسطينية وتقليص دور شبكات الإسناد الدولية، بما يؤدي إلى زيادة مستويات الهشاشة الاقتصادية والإنسانية. وفي هذا الإطار، تتجاوز آثار هذه السياسات الأبعاد المالية أو التنظيمية المباشرة، لتطال المقومات التي تتيح استمرار المجتمع الفلسطيني ومؤسساته وقدرته على التكيف مع الضغوط المتزايدة.

ويكشف التوازي بين توسيع آليات التحكم بالموارد المالية الفلسطينية وتشديد القيود المفروضة على عمل المنظمات الإنسانية الدولية عن انتقال متزايد نحو نمط من إدارة الصراع يقوم على التحكم بمقومات الاستمرار، من خلال إضعاف قدرة المؤسسات الفلسطينية على الوفاء بالتزاماتها من جهة، والحد من قدرة الفاعلين الدوليين على تعويض هذا الضعف من جهة أخرى. وبهذا المعنى، فإن هذه السياسات لا تستهدف الموارد المالية أو

المنظمات الإنسانية باعتبارها غايات قائمة بذاتها، وإنما تستهدف الوظائف التي تؤديها في الحفاظ على الحد الأدنى من مقومات البقاء الفلسطيني.

كما يشير تزامن الأدوات التشريعية والتنظيمية والقضائية المستخدمة في هذين المسارين إلى توجه إسرائيلي متصاعد نحو إضفاء طابع مؤسسي ودائم على أنماط السيطرة القائمة، بما يعزز قدرة إسرائيل على إدارة الواقع الفلسطيني من خلال التحكم بمصادر التمويل وتقليص الفضاء الإنساني، دون تحمل الأعباء السياسية والاقتصادية والإنسانية المترتبة على ذلك بوصفها قوة قائمة بالاحتلال.

الخلاصة

تكشف السياسات الإسرائيلية المتعلقة بالموارد المالية الفلسطينية والفضاء الإنساني عن تحول متزايد نحو توظيف الأدوات القانونية والتنظيمية والقضائية في إعادة إنتاج أنماط السيطرة على الفلسطينيين. ولا تستهدف هذه السياسات الموارد المالية أو الفضاء الإنساني باعتبارهما غايتين بحد ذاتهما، وإنما الوظائف التي يؤديانها في الحفاظ على الحد الأدنى من مقومات البقاء الفلسطيني.

---

[1] موقع "الكنيست الإسرائيلي"، (9 حزيران/يونيو 2026). "اللجنة العامة تصادق بالقراءتين الثانية والثالثة على مشروع قانون توسيع آليات اقتطاع أموال المقاصة الفلسطينية"، https://2u.pw/cGNlvJ

[2] وزارة الخارجية والمغتربين الفلسطينية، (9 حزيران/يونيو 2026). الخارجية: مصادقة كنيست الاحتلال بالقراءتين الثانية والثالثة على قانون جديد لاقتطاع أموال المقاصة إجراء استعماري هدفه سرقة أموال الشعب الفلسطيني، وتقويض حقوقه، https://2u.pw/nQKtpU

[3] وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية – وفا، (10 حزيران/يونيو **2026**). التعاون الإسلامي تدين مصادقة الكنيست على مشروع قانون توسيع قرصنة أموال المقاصة"

[4] *Ministry for Diaspora Affairs and Combating Antisemitism. (9 March 2025).* Guidelines for the Registration of Organizations and Issuance of Recommendations for Their Foreign Employees*. Government of Israel,*

[5] جميع أسباب الرفض والإلغاء الواردة أعلاه مستمدة من الإرشادات الرسمية المنشورة على الموقع الإلكتروني لوزارة شؤون الشتات ومكافحة معاداة السامية الإسرائيلية، ضمن "إرشادات تسجيل المنظمات وإصدار التوصيات الخاصة بموظفيها الأجانب".

- *Ministry for Diaspora Affairs and Combating Antisemitism. (9 March 2025).*

[6] جيشا – مسلك. (30 تموز/يوليو2025). *منظمات غير حكومية في إسرائيل تدين قرارًا حكوميًا إسرائيليًا يهدف إلى منع تسجيل المنظمات الإنسانية الدولية ومنح تأشيرات العمل لموظفيها*، https://2u.pw/tvC2s6

[7] عرب 48. (10 حزيران/يونيو2026) . *مؤسسات حقوقية تنتقد قرار العليا الإسرائيلية بشأن إجراءات تسجيل المنظمات الإنسانية الدولية*، https://2u.pw/vHsdil